7 الدرس السابع	انعكاسات الحكم الراشد على الإدارة العمومية - إقرار مبدأي النجاعة والفعالية - التنمية المستدامة
سلسة محاضرات الحكم الراشد في الإدارة العمومية **من إعداد الأستاذ: بن زحاف فيصل**	

المبحث الثاني: إقرار مبدأي النجاعة والفعالية

إرساء الحكم الراشد في الإدارة العمومية يحقق آثارا إيجابية يسمح للإدارة بتحقيق أهدافها ويجعل نشاطها يتسم بالنجاعة والفعالية، ويؤهلها لمواجهة التحديات والصعوبات التي تحد قدرتها في مكافحة الفساد الإداري وأهم نتائج النجاعة والفعالية نذكر منها ما يلي:

- التنظيم الجيد لهياكل الإدارة من إدارة مركزية وإدارة اللامركزية، وهذا التنظيم هو وسيلة أساسية لتحديد مسؤولية كل قسم، ويحدد طرق التعاون والاتصال، كما أن هذا التنظيم يساهم في القضاء على البيروقراطية وربح الوقت ووصول المعلومة.
- تكريس فكرة الديمقراطية في صناعة القرار ومشاركة كل الأطراف.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية عن طريق التكوين، التخصص، إقرار مبدأ المساواة في تولي الوظائف، الترقية، الحوافز والمكافآت، تثمين الأجور والمنح والعلاوات، فكل هذه الآليات تسمح بتطوير الموارد البشرية التي تعد العامل الأساسي في نجاعة الإدارة وفعاليتها في تحسين معيشة المواطن وتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الحكم الراشد والتنمية المستدامة

يعد الحكم الراشد في الإدارة العمومية أحد أهم الآليات التي تمكن الإدارة من إنجاح خططها التنموية وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والمحافظة على البيئة، فالحكم الراشد يجمع كل الأطراف (الإدارة، المواطن والمجتمع المدني) لتحقيق هدف واحد هو الوصول

إلى رفاهية الأفراد من خلال بناء نظام إجتماعي يؤدي إلى رفع القدرات البشرية من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية، وتوسيع خياراتهم وكذا ضمان سيادة القانون، الشفافية وحق مشاركة الأفراد في صناعة القرار.

أدت التنمية المستدامة إلى ترابط مجالات التنمية على المستوى الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والثقافي وصولا إلى المجال البيئي، ولضمان تحقيق النمو في هذه المجالات يجب تحقيق العدالة في توزيع الثروة، العدالة الاجتماعية، المشاركة السياسية، والمشاركة في وضع السياسات والبرامج إلى جانب الإدارة ومساعدتها في تنفيذها، الاهتمام بالتعليم والتكوين، توفير السكن والعلاج. وحل هذه المعادلة التي تربط بين التنمية المستدامة وضمانات تحقيقها تستدعي تدخل الحكامة الإدارية لأن مؤشرات الحكم الراشد هي عناصر الربط التي تحول النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة، ويوفر الحكم الراشد المؤشرات النوعية لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتحقيق رفاهيته والرفع من مستوى دخله، والاستثمار في الرأسمال البشري،وضمان مشاركته في صناعة القرار ورسم الخطط التنموية إلى جانب الإدارة العمومية.

وفي الختام فإن العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة هي علاقة إرتباطية شرطية، حيث أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأبعادها مشروط بتحقيق آليات وتجسيد عناصر الحكم الراشد على أرض الواقع وممارستها ضمن الإدارة العمومية.